

أثر النفقات الضريبية على الاستثمار

The impact of Tax Expenditures on investment

غنية مجاني

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

جامعة الجزائر - 3 الجزائر

ghaniamedjani@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/04/17

رانية سليمي*

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

جامعة الجزائر - 3 الجزائر

Slimi.rania@univ-alger3.dz

تاريخ الإستلام: 2024/11/12

تاريخ القبول: 2025/02/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى اظهار أهمية النفقات الضريبية وأنواعها في الجزائر والتعرف على واقع الاستثمار في الجزائر والهيئات المسيرة له من خلال دراسة اثر النفقات الضريبية على الاستثمار في الفترة ما بين 2010-2020 حيث توصلنا الى جملة من النتائج من بينها أن أكبر حصة من مجموع النفقات الضريبية يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة كما انه اتضح من خلال تحليل النتائج ان هناك علاقة ضعيفة بين النفقات الضريبية والاستثمار وذلك يعود لوجود عوامل أخرى تؤثر على البيئة الاستثمارية في الجزائر من بينها الاستقرار الاقتصادي للبلد. كلمات مفتاحية: سياسة ضريبية؛ نفقات ضريبية؛ تحفيزات ضريبية؛ استثمار؛ تشجيع الاستثمار. تصنيفات JEL: E22، H71.

Abstract:

This study aims to demonstrate the importance of tax expenditures and their types in Algeria and to identify the reality of investment in Algeria and its governing bodies by examining the impact of tax expenditures on investment between 2010 and 2020. We have found that the largest share of total tax expenditures relates to VAT and it has been shown by the analysis of the results that there is a small correlation between tax expenditures and investment. Because there are other factors affecting the investment in Algeria, including economic stability.

Keywords: Tax policy; tax expenditures; Tax incentives; Investment; Investment promotion

(JEL) Classification : E22 , H71.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يلعب الاستثمار دور مهم في اقتصاديات الدول، لأنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي نظرا لأهميته وأثاره على ميزانية الدولة ويعتبر من البدائل التي يعول عليها لرفع العائدات الضريبية وخلق مناصب العمل، لذلك شهدت سياسة الاستثمار في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا تطورا ملحوظا في هذا المجال.

تلجأ معظم الدول للسياسة الضريبية التي أصبحت اليوم أداة هامة في توجيه وتحقيق اهداف الدولة خاصة فيما يخص جذب الاستثمار وتخفيف العبء الضريبي على المستثمرين المحليين والأجانب، كما يمكن أن تستخدمها الدولة لتشجيع قطاع أو نشاط معين بالاعتماد على منح تحفيزا ضريبية التي تعتبر خسارة إيرادات ضريبية بدلا من الانفاق المباشر، لذلك تسمى التحفيزات الضريبية بالنفقات الضريبية ومع ذلك تعتبر التحفيزات الضريبية تحديا للدولة باعتبارها استثناء للتشريع الضريبي المعمول به، لذلك يجب أن يخضع للتقييم والدراسة.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

1.1. إشكالية البحث:

كيف تؤثر النفقات الضريبية المطبقة في الجزائر على تطور الاستثمار؟

2.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية الى:

- معرفة مفهوم النفقات الضريبية وأنواعها المختلفة المستعملة في الجزائر من أجل تشجيع الاستثمار؛
- دور مختلف الهيئات المتدخلة في الاستثمار في الجزائر؛
- تحليل تطور النفقات الضريبية والاستثمار خلال الفترة ما بين 2010-2020.

3.1. منهجية البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف واقع السياسة الضريبية في الجزائر ومنهج التحليلي لتحليل تطور المشاريع الاستثمارية بدلالة تطور التحفيزات الضريبية المطبقة.

2. السياسة الضريبية

1.2. تعريفها

تعتبر السياسة الضريبية جزءا من السياسة الاقتصادية للدولة، يتم ترجمتها الى نظام ضريبي حيث يتم تصميمه وصياغته لتحقيق اهداف السياسة الضريبية التي يتم تحديدها من طرف الدولة حسب الحالة الاقتصادية. (مراد، 2016، صفحة 19)

السياسة الضريبية هي "مجموع التدابير والإجراءات ذات البعد الضريبي التي تنتهجها الحكومة الوطنية و/ أو تحت الوطنية قصد احداث اثار مرغوبة او/ وتجنب الاثار الغير مرغوبة، سعيا لتحقيق الأهداف المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسة. (قدي، 2011، صفحة 109)

السياسة الضريبية هي مجموعة من الاختيارات والقرارات المتخذة من طرف الحكومة والتي تترجم بنظام ضريبي الذي يحدد مستوى الضغط الضريبي، الوعاء الضريبي ومعدلات مختلف الضرائب والرسوم، توزيع الدخل الخ... لتحقيق اهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا السبب تعتبر السياسة الضريبية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

2.2. دور السياسة الضريبية

تعتبر الضرائب من الوسائل التي تملكها الدولة لغرض تمويل التزاماتها والقيام بمختلف أنشطتها المالية والاقتصادية وذلك من خلال الاقتطاعات الضريبية المفروضة، لها دور مهم في السيطرة على التضخم والحفاظ على مستوى الأسعار تقليل العجز على مستوى ميزان المدفوعات وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة، لذلك تعتبر أداة أساسية من أدوات السياسة المالية. (business standard, 2023)

ومنه السياسة الضريبية تسعى لتحقيق أربعة أهداف مهمة: تمويل نفقات الميزانية، زيادة تنافسية مؤسسات قطاع الأعمال، التأثير على سلوك الاعوان الاقتصاديين، إعادة توزيع الدخل.

❖ تمويل نفقات الميزانية: من أهم أهداف الضريبة في أغلبية الأنظمة تجميع الموارد أو تحصيل الإيرادات اللازمة بشكل قانوني وعادل لكونها وسيلة فعالة لتغطية مختلف نشاطات الدولة وتفادي المشكلات الناتجة عن أشكال التمويل الأخرى (قدي، 2011، صفحة 110). ويتم تبرير فرض الضرائب بحاجات الميزانية التي تكون على شكل برامج حكومية والتي يتم تمويلها بالإيرادات الضريبية الناتجة عن مختلف الضرائب والرسوم المحصلة؛ (zinelaabidine, 2017, p. 21)

❖ زيادة تنافسية مؤسسات قطاع الأعمال: تعتمد الكثير من البلدان على نظم ضريبية تسعى لتشجيع أنشطة البحث والتطوير وأنشطة التصدير وتوفير ميزة تنافسية لمنتجاتها المصدرة في الأسواق العالمية، (trepelkow & marcio verdi, 2018) عن طريق تخفيض الضرائب والاعفاء من الرسوم الجمركية ومن ضرائب القيمة المضافة على منتجاتها، وذلك لاعتبار هذه الأخيرة تكاليف تحسب ضمن أسعار التكلفة وتخفيضها يؤدي الى تخفيض تكلفة المنتج وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للأسعار؛ (قدي، 2011، صفحة 111)

❖ التأثير على سلوك الاعوان الاقتصاديين: من الناحية الاقتصادية يمكن استخدام النظام الضريبي كوسيلة تحفيزية للأنشطة الاقتصادية، لما تفضل الدولة قطاع اقتصادي معين تعتمد على إجراءات ضريبة لصالح هذا القطاع من خلال الإمتيازات الجبائية. في بعض الأحيان يمكن ان تهدف السياسة الضريبية للحد من نشاط معين غير مرغوب فيه، في حال إذا رأت فيه السلطات العمومية اثار مضرّة بالاقتصاد؛ (عباس، 2010، صفحة 166)

❖ إعادة توزيع الدخل: تستخدم السياسة الضريبية أيضا لتصحيح الاختلالات في الدخل بالأخذ بعين الاعتبار التوازن بين تحقيق المساواة من جهة وكفاءة استخدام الموارد من جهة أخرى من أجل تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والفوارق بين مختلف فئات وشرائح المجتمع والحد من الفقر وعدم المساواة. (قدي، 2011، صفحة 113) ولتحقيق ذلك يجب على الدولة مراعاة قدرة مساهمة دافعي الضرائب وتغطية الاحتياجات الأساسية من خلال جملة من التدابير لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض، والمحافظة على إمكانية الوصول لبعض السلع كالليب والخبز من خلال فرض معدلات ضريبية منخفضة. (عباس، 2010، صفحة 167)

3. النفقات الضريبية كأداة من أدوات السياسة الضريبية

في أوائل السبعينات تم تسجيل النفقات الضريبية لأول مرة في ألمانيا والولايات المتحدة، وفي عام 1983 بدأت فرنسا والنمسا بتحديد النفقات الضريبية والإبلاغ عنها، ثم في عام 1996 قامت جميع بلدان منظمة التعاون OCDE باعداد تقارير حول النفقات الضريبية، بعدها في عام 1984 و 1986، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنشر دراسات على النفقات الضريبية. (OCDE, 2010)

1.3. تعريفها

عرفها Andrson بأنها "أحكام من القانون الضريبي أو لوائح أو ممارسات، تخفض أو تؤجل الضريبة المفروضة على فئة قليلة من المكلفين بالضرائب بالنسبة للنظام المرجعي" (OCDE, 2010, p. 12)، وعرفها stanley surrey على أنها "برامج حكومية قائمة على تقديم المساعدة المالية التي تمنحها الأحكام الضريبية بدلا من تقديمها عن طريق الانفاق العام المباشر. (قدي، 2022، صفحة 168)

تعرف النفقات الضريبية أيضا بأنها خسائر الإيرادات الضريبية الناتجة عن أحكام التشريعات الضريبية التي تسمح بالإعفاء من الضريبة أو تطبيق معدلات ضريبية منخفضة أو تأجيل دفع الضريبة، ويمكن اعتبار هذه الاستثناءات بدائل لأدوات السياسة الأخرى مثل النفقات المباشرة (U.S Departement of treasury, 2022).

عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنها "الامتيازات الضريبية أو إعفاءات النظام الضريبي المرجعي والتي تخفض تحصيل الإيرادات عن طريق الإدارة العمومية، ولأن أهداف السلطات العمومية يمكن تحقيقها باستخدام وسائل أخرى كالإعانات أو النفقات المباشرة، فالامتيازات الضريبية هي مماثلة للنفقات الموازية. (قدي، 2022، صفحة 168)

النفقات الضريبية تشير للسياسة التي إنتهجتها الحكومة أين تقبل بخسارتها لإيرادات ضريبية من أجل تحقيق أهدافها، ولا يجب الخلط بين النفقات الضريبية والوسائل التي تستخدم من طرف البعض من المكلفين بالضريبة لتجنب دفع الضرائب مثل التهرب الضريبي. (Gouvernement du Québec، 2022)

2.3. خصائص النفقات الضريبية

للنفقات الضريبية جملة من الخصائص تتمثل في:

- ❖ الاستثنائية: تعتبر النفقات الضريبية إنحراف عن الإجراءات الضريبية العادية المستعملة في تحصيل الضرائب، والتي تمثل النظام الضريبي المرجعي؛
- ❖ الطابع التحفيزي: تعد النفقات الضريبية وسيلة تستعملها الحكومة، بهدف التأثير على سلوك المكلف بالضريبة لتشجيع نشاط معين أو تعزيز الصناعة المحلية والاستثمار الأجنبي؛
- ❖ مبررة ببرامج وأهداف: رغم أن النفقات الضريبية لا تستدعي الحصول على موافقة من السلطة التشريعية طالما لم يتم تعديل قانون الضرائب، غير أن يجب أن تكون النفقات الضريبية محفزة ببرامج وأهداف التي يمكن تكون إجتماعية إقتصادية، ثقافية أو بيئية؛
- ❖ بديل للإعانات المباشرة: عوضا أن تتجه الحكومة لإعادة منح المكلف جزء من الأموال التي تم تحصيلها من نفس المكلف، في شكل اعانات مباشرة، تقوم الحكومة بتخفيض الضريبة على هذا الأخير. لذلك تعتبر النفقات الضريبية بديلا للإعانات المباشرة.

3.3. أشكال النفقات الضريبية

يتم تصنيف النفقات الضريبية حسب منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الى خمسة أنواع: (قدي، 2022، الصفحات 173-176)

- ❖ الإعفاءات الضريبية: تتمثل في الدخل الذي لا يخضع للضريبة كليا أو جزئيا بشكل دائم أو مؤقت مع إلزام المكلف بالضريبة القيام بنشاط في ظروف معينة، كما تعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة أكثر استعمالا خاصة في الدول النامية لسهولة تسيرها؛

- ❖ التخفيضات الخاصة بالمعدلات: ويتمثل في تطبيق معدلات ضريبية منخفضة على المعدلات الضريبية المستعملة في النظام الضريبي؛
 - ❖ التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء: هو تقليص في حجم الوعاء الضريبي عن طريق إجراء خصومات لإستبعاد أو تخفيض بعض عناصر الوعاء الضريبي؛
 - ❖ القرض الضريبي: يتمثل في إجراء من خلاله يتم تخفيض مبلغ الضريبة المستحقة الذي يسمح لصاحبها بالقيام به على شكل إسترداد ويطبق على فئة معينة من المكلفين بالضريبة؛
 - ❖ تأجيل الضريبة: هو إمتياز من خلاله يمكن تأجيل دفع مبلغ الضريبة الى فترة لاحقة.
- 4.3. سلبيات النفقات الضريبية

رغم الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها التحفيزات الضريبية إلا أنها لا تخلو من السلبيات، من بينها: (قدي، 2022، صفحة 186) (zinelaabidine, 2017, p. 28)

- ❖ الحوافز الضريبية أكثر صعوبة في الإدارة والرقابة: الإدارات الضريبية ليس لديها الخبرة الكافية في إدارة ومراقبة برامج الإنفاق العام. ويصعب التحكم في تنفيذ النفقات الضريبية لأنه نظام به العديد من الاستثناءات، قد يؤدي إلى الاحتيال أو الأخطاء غير المقصودة، عكس معايير برامج النفقات العامة التي من السهل التحكم فيها ومراقبتها؛
- ❖ الحوافز الضريبية تشوه عملية صنع القرار في السوق: كلما كانت النفقات الضريبية تفضل قطاعا محددا. وتحفز قطاعا محددا من قطاعات الاقتصاد، تنتج تحويلا للموارد نحو القطاع المقصود. لكن يمكن ان لا نعتبره عيبا في الحالات التي يقصد فيها الإنفاق الضريبي تصحيح التشوه الذي سببته الضريبة نفسها سابقا، كما يحدث مع تدابير التحفيز الاستثمار والادخار.
- ❖ ضياع أموال الخزينة العمومية: من سلبيات النفقات الضريبية انه تهوت أموال مضمونة ومؤكدة عن الخزينة العمومية من أجل أهداف لا يضمن تحقيقها؛
- ❖ أداة للتهرب الضريبي: يعرف التهرب الضريبي بأنه مجموعة من سلوكيات التي يلجأ إليها المكلف بالضريبة بهدف دفع مبلغ أقل من المبلغ المطلوب دفعه، لذلك يسعى دائما المكلف بالضريبة الى تعديل سلوكه وفق المزايا الموجهة لصالح فئات معينة لاستغلال الثغرات الضريبية، يعني ان استخدام هذه النفقات الضريبية لأهداف أخرى غير التي يسعى للوصول لتحقيقها.

5.3. دراسة تطور النفقات الضريبية في الجزائر في الفترة ما بين 2010-2020

تختلف النظم الضريبية من بلد لآخر، تستخدم كل حكومة السياسة الضريبية الأنسب لها حسب حالتها الإقتصادية والإجتماعية، الجدول التالي يمثل تطور هيكل النفقات الضريبية حسب نوع الضريبة من (2010-2020):

أثر النفقات الضريبية على الاستثمار

الجدول رقم 1: تطور النفقات الضريبية في الجزائر

السنة	TVA	IBS	IRG	IFU	TAP	TF	ENR	المجموع
2010	78 942	13 381	0	0	1 345	2	1	93 671
2011	80 881	3 623	0	0	4 159	2	-	88 665
2012	135 308	1 873	0	0	2 890	1	6	140 078
2013	88 068	2 971	0	0	2 804	5	1	93 849
2014	95 509	6 741	0	0	3 721	-	1	105 972
2015	97 787	6 090	0	0	3 669	3	2	107 551
2016	65 018	4 186	0	0	3 437	29	-	72 670
2017	76 119	13 053	349	16	7 788	20	4	97 349
2018	53 684	3 962	122	29	2 404	2	10	60 213
2019	69 178	20 862	1509	22	14 418	2	15	106 006
2020	49 907	24 558	179	44	36 316	1	39	111 044
المجموع	890 401	101 300	2 159	111	82 951	67	79	1 077 068

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب.

يتضمن الجدول السابق تطور النفقات الضريبية خلال الفترة ما بين 2010-2020 بحيث نلاحظ أن سنة 2010 كانت مجموع النفقات الضريبية تبلغ 93 673 مليون دج وسنة 2012 وصلت الى قيمة 140 078 مليون دج ثم بدأت بالتراجع لتصل في سنة 2020 لقيمة 111 044 مليون دج.

يعود هذا الارتفاع في هذه الفترة الى سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة من طرف الدولة بسبب ارتفاع أسعار النفط ووفرة المداويل، اين تم تخصيص مبالغ مالية عبر برامج دعم من بينها برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 2010-2014.

4. مناخ الاستثمار في الجزائر

منذ الإستقلال شهدت سياسة الإستثمار في الجزائر تطورا ملحوظا خاصة في قوانين الاستثمار في مختلف المراحل الاقتصادية، وصولا للقانون الأخير الذي هو في حيز التنفيذ قانون رقم 18-22، صدر هذا القانون لتحسين سياسة جذب الاستثمار، بدأت المادة الاولى من هذا القانون باقتراح القواعد التي تحكم الاستثمار وتحديد حقوق والتزامات المستثمرين والتحفيزات المطبقة على الإستثمار وجاء بثلاث مبادئ أساسية، مبدأ حرية الاستثمار، الشفافية والمساواة.

1.4. الهيئات المكلفة بالاستثمار في الجزائر

حسب قانون الاستثمار رقم 18-22، تكون مراقبة ومتابعة الإستثمارات في الجزائر من طرف المجلس الوطني للإستثمار، الوكالة الوطنية للاستثمار والشباك الوحيد اللامركزي:

❖ المجلس الوطني للاستثمار (CNI): هو عبارة عن جهاز هام لترقية ودعم الاستثمار تحت وصاية الوزير الأول ورئيس الحكومة، مقره لدى وزارة المكلفة للاستثمار يشرف على استراتيجية الاستثمار الدولية والعمل على تناسقها، تتبعها وتقييمها ويتكون هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-297 من 11 عضو معنيون بالمشاركة بجدول الاعمال الخاص باجتماعات المجلس، بحيث يجتمع المجلس مرة واحدة كل ستة أشهر وتتمثل مهام المجلس الوطني للاستثمار في : (عتيق و بن طراد ، 2017 ، صفحة 73) (المرسوم تنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر 2022 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره)

- اقتراح استراتيجيات تهدف لترقية الاستثمار؛
- اقتراح تدابير وقرارات ضرورية لتحفيز وتشجيع الاستثمار؛
- دراسة ومحاولة إيجاد الحلول لمعوقات الاستثمار؛
- الموافقة على البرنامج الوطني لترقية الاستثمار بعد دراسته؛
- اعداد تقارير تقييمية سنوية.

❖ **الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI):** كانت تسمى سابقا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم تغيير تسميتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-298 بالاحتفاظ بشكلها القانوني المنصوص عليه في الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والقانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير الأول.

- تشجيع وتعزيز الاستثمار داخل وخارج الجزائر بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج؛
- تقييم تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بتشجيع الاستثمار؛
- إقامة علاقة عمل بين المستثمرين لتسهيل الاتصالات وتعزيز الشراكة بينهم؛
- تقديم معلومات حول الاستثمار والتحفيزات المتعلقة بالاستثمار؛
- التوجيه والتكفل بالمستثمرين مع وضع خدمة الاستشارات.

❖ **الشباك الوحيد اللامركزي:** هي هيئة تنتمي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتوضع عند الحاجة باقتراح من المدير العام بناء على رأي مجلس الإدارة والموافقة من طرف السلطة الوصية لمرافقة المستثمرين ومساعدتهم في إجراءات الاستثمار وتتبع المشاريع الاستثمارية الكبرى، تضم ممثلي الوكالة والإدارات والمنظمات المعنية بالإستثمار المكلفة بمبايلي: (القانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار؛ المرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيورها، 2022)

- تنفيذ المشاريع الاستثمارية؛
- منح المقررات والتراخيص والوثائق الخاصة بالاستثمار؛
- الحصول على العقار الموجه للاستثمار؛
- تتبع الالتزامات المكتتبة من طرف المستثمرين.

2.4. الهيئات الحكومية الأخرى لدعم الاستثمار والمقاولاتية

❖ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** هي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة تتولى هذه الوكالة: (مرسوم تنفيذي رقم 14-04 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي).

- تمويل ومتابعة المشاريع المصغرة وتقديم المساعدة لانجاز هذه المشاريع؛
- الحرص على احترام بنود دفتر الشروط لدى الهيئات المكلفة بتنفيذ المشاريع؛

أثر النفقات الضريبية على الاستثمار

- تقديم الاستشارة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر وتنفيذ خطط للتمويل ومرافقة انجاز الاستثمارات؛
- إبرام اتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات التي تهدف لتحسيس ومرافقة المستفيدين جهاز القرض المصغر.
- ❖ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: عبارة عن جهاز يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 هـ الموافق 06 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، أما عن دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يكمن في :
 - التقليل من نسبة البطالة في المجتمع؛
 - تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ❖ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE: هي هيئة ذات طابع خاص تعتبر إمتداد وتعديل للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSENG، تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، يكمن هذا التغيير في التركيز أكثر على الجانب الإقتصادي بدلا من الجانب الاجتماعي ويتمثل دور هذه الوكالة في:
 - تمويل النشاطات لصالح الشباب وفقا للتنظيم والتشريع المعمول بهما؛
 - تشجيع وتطوير الأنظمة البيئية حسب فرص الاستثمار المتاحة من قطاعات مختلفة لتلبية احتياجات السوق المحلي والوطني؛
 - السهر على عصريّة عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومتابعتها.

3.4. النفقات الضريبية الممنوحة للوكالات الجزائرية

الجدول رقم 2: أهم النفقات الضريبية الممنوحة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حسب نوع الضريبة

السنة	TVA	IBS	IRG	IFU	TAP	TF	ENREG	المجموع
2010	58 936	13 159		0	1 087	1	0	73 183
2011	49 144	3 313		0	3 805	1	0	56 263
2012	86 243	1 519		0	2 131	0	0	89 893
2013	39 734	2 597		0	2 256	1	0	44 588
2014	54 215	6 121		0	3 146	0	1	63 483
2015	71 566	5 675		0	3 203	2	2	80 448
2016	58 057	3 493		0	2 943	29	0	64 522
2017	72 641	12 777	114	0	7 442	0	0	92 974
2018	52 640	3 865	13	0	2 091	1	3	58 613
2019	67 362	20 733	1160	/	13 951	/	/	103 206
2020	49 609	24 404	21	/	36 072	/	/	110 106
المجموع	660 147	97 656	1 308	0	77 040	35	6	837 279

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب.

نلاحظ في الجدول السابق ان مبلغ النفقات الضريبية الممنوحة للوكالة خلال الفترة المدروسة بـ 837 279 مليون دج وتمثل الضريبة على القيمة المضافة اكبر نسبة من النفقات الضريبية بقيمة 660 147 مليون دج، تليها الضريبة على أرباح الشركات في المرتبة الثانية بقيمة 97 656 مليون دج ثم الرسم على النشاط المهني بقيمة 78 128 مليون دج. بالنسبة للنفقات المتعلقة بالضريبة الجزافية الوحيدة الممنوحة للوكالة خلال مرحلة الدراسة (2010-2020).

الجدول رقم 2: أهم النفقات الضريبية الممنوحة للوكالات الأخرى

السنة	ANGEM	ANADE	CNAC
2010	0	20 488	0
2011	0	31 166	1 236
2012	0	48 596	1 589
2013	379	42 587	6 295
2014	962	35 044	6 483
2015	907	21 874	4 322
2016	274	6 137	1 737
2017	45	3 889	441
2018	32	1 369	199
2019	194	2 168	426
2020	33,005	743	117,003
المجموع	2 826	214 061	22 845,003

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب.

يمثل الجدول السابق قيمة النفقات الضريبية الممنوحة للوكالات الوطنية الثلاثة خلال الفترة ما بين (2010-2020) نلاحظ ان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE أخذت أكبر قيمة من النفقات الضريبية (214 061 مليون دج) بنسبة 20% بعد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI، بعدها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC بحيث تمثل قيمة النفقات الضريبية الممنوحة 22 845,003 مليون دج بنسبة 2%.

وأخيرا النسبة الأقل من النفقات الضريبية تعطى للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بقيمة 2 826 مليون دج.

الجدول رقم 3: النفقات الضريبية حسب نوع الضريبة الممنوحة للوكالات الوطنية الثلاثة ANACANADEANGEM خلال الفترة (2010-2020)

الوكالة/الضريبة	VAT	IBS	IRG	IFU	TAP	TF	ENREG	المجموع
ANADE	205 632	3 442	563	137	4 229	31	65	214 099
CNAC	21 797	439	190	36	343	40	0.0033	22 845
ANGEM	2 507	55	100	21	76	66	1	2 826
المجموع	229 936	3 936	853	194	4 648	137	66.0033	239 770

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب.

أثر النفقات الضريبية على الاستثمار

تقدر النفقات الضريبية المتعلقة بالضريبة على القيمة على القيمة المضافة، 89% منها تكون ضمن برنامج الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية، 9% للصندوق الوطني للتأمين على البطالة و 2% للوكالة الجزائرية لتسيير القرض المصغر. بالنسبة للرسم على النشاط المهني تقدر مجموع النفقات الضريبية المتعلقة بهذا الرسم الممنوحة لهذه الوكالات 4 648 مليون دج، منها ممنوحة للوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية، 343 مليون دج للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أما الوكالة الجزائرية لتسيير القرض المصغر فلها أقل حصة تقدر 76 مليون دج. فيما يتعلق بالضريبة على أرباح الشركات، أكبر نسبة تكون من طرف الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية، بعدها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة تلها الوكالة الجزائرية لتسيير القرض المصغر. بالنسبة للرسم العقاري نلاحظ من الجدول أن النفقة الضريبية الخاصة بهذا الرسم تقدر ب 137 مليون دج وهي قيمة صغيرة بالنسبة للنفقات الضريبية المتعلقة بالضرائب الأخرى، 66 مليون دج خاصة بالوكالة الجزائرية لتسيير القرض المصغر، 40 مليون دج للصندوق الوطني للتأمين على البطالة و 31 مليون دج للوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية. نستنتج ان الدولة تلجأ بشكل كبير لإستعمال الرسم على القيمة المضافة كتحفيز ضريبي بالنسبة للوكالات الأربعة وذلك لتشجيع مختلف الاستثمارات المحلية (سلع والخدمات المنتجة محليا). يمثل الجدول التالي تطور المشاريع الاستثمارية المنشأة من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI في الفترة (2010-2020):

الجدول رقم 4: تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (2010-2020)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المشاريع	3 670	7 803	7 715	7 157	9 903	7 950	7 185	5 057	4 124	3 029	4 603

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب.

نلاحظ في الجدول تطور ملحوظ في عدد الاستثمارات من سنة 2010 الى 2014، كانت عدد المشاريع سنة 2010 3670 مشروع، وهو عدد قليل بالنسبة للسنوات الأخرى، بينما في سنة 2014 وصل عدد الاستثمارات الى 9903 استثمار غير أنه بدأ عدد الاستثمارات بالتراجع حيث وصل الى 3 029 مشروع استثماري.

نستنتج مما سبق أن معظم النفقات الضريبية تكون لصالح الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية بنسبة 89% ثم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بنسبة 9% وبعدها للوكالة الجزائرية لتسيير القرض المصغر بنسبة 1 %، ويعود هذا التفاوت لحجم ونوع الاستثمارات الخاصة بكل جهاز.

الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية مسؤولة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز زيادة الأعمال لحاملي الشهادات، بينما الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يشجع الى حد الكبير الشباب الذين يحملون رأسمال قليل على الاستثمار، أما الوكالة الجزائرية لتسيير القرض المصغر تهدف لتعزيز الأعمال الحرة والمنزلية والأنشطة الحرفية التي تحتاج الى مبلغ استثمار منخفض.

4 دراسة اثر التحفيز الضريبية على الاستثمار

1.4. بالنسبة للمشاريع المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

الجدول رقم 5: المشاريع المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

السنة	التحفيزات الضريبية	عدد الاستثمارات
2010	73 183	3 670
2011	56 263	7 803
2012	89 893	7 715
2013	44 588	7 157
2014	63 483	9 903
2015	80 448	7 950
2016	64 522	7 185
2017	92 974	5 057
2018	58 613	4 124
2019	103 206	3 029
2020	110 106	4 603
المجموع	837 279	68 196

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب.

من عام 2010 الى 2020 أنشأت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار 68 196 مشروع استثماري، نلاحظ من خلال تحليل الجدول السابق ان شكل النفقات في هذه الوكالة يظهر بتقلبات عشوائية أي ترتفع وتنخفض بشكل عشوائي، في عام 2013 وصل مبلغ التحفيز الضريبية الى 44 588 مليون دج وهو اقصى انخفاض في فترة الدراسة يقابلها 7 157 مشروع استثماري، بينما في عام 2020 وصل مبلغ النفقات الضريبية الى 110 106 مليون دج يقابلها 4 603 مشروع استثماري جديد.

هناك ارتباط ضعيف بين النفقات الضريبية وعدد الاستثمارات، هناك سنوات رغم ارتفاع النفقات الضريبية يكون عدد المشاريع الاستثمارية منخفض، كما هو الحال في سنة 2017، 2019، 2020 وذلك لتمييز هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة في الفترة 2019 و 2020.

لذلك جاء القانون الجديد للاستثمار لمنح صلاحيات أكثر للوكالة من أجل فرض رقابة قوية على المشاريع وتقييم هذه النفقات الضريبية.

2.4. بالنسبة للمشاريع المنشأة من طرف الوكالات الأخرى

تعتبر الوكالات التالية من بين اهم هيئات الدعم التي لها دور كبير في تشجيع الاستثمارات وخلق مناصب العمل ومحاربة البطالة، يبين الجدول أدناه تطور المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار برامج دعم الخاصة بكل هيئة خلال الفترة (2010-2020):

أثر النفقات الضريبية على الاستثمار

الجدول رقم 5: المشاريع المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

ANADE		ANGEM		CNAC		السنة
المشاريع الاستثمارية	التحفيزات الضريبية	المشاريع الاستثمارية	التحفيزات الضريبية	المشاريع الاستثمارية	التحفيزات الضريبية	
22 641	20 488	51 956	0	7 465	0	2010
42 832	31 166	107 611	0	18 490	1 236	2011
65 812	48 596	146 427	0	34 801	1 589	2012
43 039	42 587	110 702	379	21 412	6 295	2013
40 856	35 044	117 543	962	20 260	6 483	2014
23 676	21 874	84 101	907	15 449	4 322	2015
11 262	6 137	21 363	274	8 902	1 737	2016
8 663	3 889	50 364	45	3 340	441	2017
5 007	1 369	42 460	32	3 474	199	2018
4 537	2 168	22 292	194	4 748	426	2019
3 219	743	21150	33,005	4 262	117,003	2020
271 544	214 061	775 969	2 826	142 603	22845,003	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب.

يبلغ عدد المشاريع الممولة في اطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 271 544 مشروعا استثماريا، ما يمثل 23 % من اجمالي المشاريع، بينما نسبة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 66% وساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في تمويل 142 603 مشروع ما يمثل 11% من اجمالي المشاريع.

نستنتج أنه بالرغم من أن النفقات الضريبية الخاصة بوكالة CNAC و ANGEM لها معدلات منخفضة جدا مقارنة بالنفقات الضريبية الخاصة بوكالة AAPI و ANADE. إلا أنه عدد المشاريع الاستثمارية مرتفعة، وذلك لأن مشاريعها صغيرة ذات رأس مال صغير لا تتحمل مخاطرة كبيرة في حالة إذا كان الوضع السياسي للبلد غير مستقر.

سجلت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أكبر حصة من النفقات الضريبية بمبلغ قدره 279 837 مليون دج أي بمعدل 78% من اجمالي النفقات و 23 % من اجمالي الاستثمارات وذلك لأنها مشاريع كبيرة عكس المشاريع الموجودة في وكالة ANGEM و CNAC.

نستنتج من خلال التحليل السابق أن هذه الوكالة هي الأقرب للنشاط الاقتصادي والاستثماري نظرا لأهميتها الكبيرة في تشجيع الاستثمارات الكبرى.

5. الخاتمة

تمثل السياسة الضريبية العمود الفقري للمالية العامة سواء على الجانب الاقتصادي او الإجتماعي لكونها تساهم في الحفاظ على إستقرار الأسعار وتحسين المستوى المعيشي للفرد وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، خاصة النفقات الضريبية باعتبارها أهم أداة من أدوات السياسة الضريبية. لكن بالرغم من أهمية هذه الأخيرة على اقتصاد الدولة وعلى مستوى جميع القطاعات الا أنها لازالت تحتاج الى دراسة وتقييم مدى فعاليتها، لذلك في دراستنا قمنا تحليل النفقات الضريبية وأثرها على الاستثمار وتوصلنا للنتائج التالية:

1.5. النتائج:

- تمثل أشكال النفقات الضريبية في الإعفاءات الضريبية، التخفيضات الخاصة بالمعدلات، التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء، القرض الضريبي، تأجيل الضريبة؛
- ❖ تمنح النفقات الضريبية في اطار برامج الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية، لدعم وتنمية المقاولاتية والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- ❖ تتمثل أهم هيئات المكلّفة في الاستثمار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والشباك الوحيد اللامركزي والمجلس الوطني للاستثمار؛
- ❖ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تأخذ الحصة الأكبر من النفقات الضريبية بمبلغ 837 279 مليون دج ذلك لطبيعة الإستثمارات التي تعود بها والتي لها أهمية كبيرة على النشاط الاقتصادي؛
- ❖ 83% من مجموع النفقات الضريبية يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة؛
- ❖ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحصلت على أقل نسبة من نفقات الاستثمار لكن عدد المشاريع الاستثمارية كان مرتفع بالنسبة للوكالات الأخرى وذلك لأن مشاريع ذات رأسمال صغير مقارنة بالوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار؛
- ❖ حسب تحليل المعطيات والجداول السابقة نستنتج أن ليس هناك أثر إيجابي بين النفقات الضريبية والاستثمار، وذلك لوجود عوامل أخرى كالاستقرار السياسي والاقتصادي.

من خلال النتائج المتوصل اليها نقترح ما يلي:

2.5. التوصيات:

- ❖ اعادة النظر في السياسة الضريبية المطبقة في الجزائر؛
- ❖ تحديد الأهداف والغرض من النفقات الضريبية وإقتراح إستراتيجية متوسطة المدى مناسبة لضمان التطبيق الجيد لهذه النفقات؛
- ❖ اقتراح معدلات تحفيزية مؤقتة لتسهيل التقييم الدوري ولتعديلها إذا كانت نتائجها غير مرضية؛
- ❖ الرقابة البعدية للنفقات الضريبية لضمان التنفيذ الجيد وتحقيق الأهداف؛
- ❖ يجب أن تكون النفقات الضريبية تهدف بالأخص المشاريع الكبرى التي تعود بإيرادات جيدة للميزانية والتي تخلق مناصب شغل؛
- ❖ ضرورة تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

6. قائمة المصادر والمراجع

1. عبد المجيد قدي، (2011)، دراسات في علم الضرائب، دار جريب، عمان.
2. عبد المجيد قدي، (2022)، التهرب الضريبي والخنق على التنمية، دارفكرة كوم للنشر والتوزيع، ورقلة.
3. محرز محمد عباس، (2010)، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. ناصر مراد، (2016)، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. بن طراد أسماء، والشيخ عتيق، (ديسمبر، 2017)، آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار في الجزائر. مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية.
6. القانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق ل24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار.
7. المرسوم تنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر 2022 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيهر.
8. المرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيهر.
9. مرسوم تنفيذي رقم 14-04 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.
10. لمرسوم التنفيذي رقم 188-194 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 هـ الموافق 6 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
11. مرسوم تنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر 1996 و المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.
12. Business standard « what is fiscal policy » [What is Fiscal policy, Fiscal policy Definition, Fiscal policy News | Business Standard \(business-standard.com\)](https://www.business-standard.com/article/economy-policy/what-is-fiscal-policy-definition-fiscal-policy-news-business-standard-123018788880001.html)
13. Gouvernement du Québec 2022 <http://www.budget.finances.gouv.qc.ca/budget/outils/depenses-fiscales/methode-definition.asp#:~:text=Les%20d%C3%A9penses%20fiscales%20consistent%20en,syst%C3%A8me%20fiscal%20de%20r%C3%A9gence%20de%20BB>.
14. United Nations New York « design and assessment of tax incentives in developing countries»2018.
15. Dirk-Jan Kraan, Dépenses hors budget et dépenses fiscales, Revue de l'OCDE sur la gestion budgétaire, OCDE 2004.
16. Les dépenses fiscales dans les pays de l'OCDE, OCDE 2010.
17. Djelilzinaabidine, l'impact des dépenses fiscales sur l'économie algérienne : une évaluation à l'aide d'un modèle d'équilibre général calculable, thèse de doctorat, sciences de gestion, université d'oran 2, 2016-2017.